لبنان... العدّاد المسيحي

محمد قواص
صحافي وكاتب سياسي لبناني

كانت صدمة الفلسطينيين في لبنان كبيرة حين استفاقوا على استفاقة الحكومة اللبنانية بعد أكثر من سبعة عقود على وجودهم، باعتبارهم أجانب ككل الأجانب، يخضع من يريد العمل منهم إلى قوانين أكثر قسوة من تلك التي تُفرض على العمالة الأجنبية في لبنان.

ولئن يبقى السجال حول الوجود الفلسطيني في لبنان مثار جدل تطاحنَ اللبنانيون حوله وجعلوه عذرا لاحترابهم الأهلي، فإن شريحة من اللبنانيين اكتشفت في الأيام الأخيرة أنها ضيفة من ضيوف لبنان يخضع السماح لهم بالعمل في مؤسسات الدولة لمزاج حاكم يقرّر وفق معايير طائفية مخجلة فتح سبل التوظيف لهم أو منعها عنهم.

"المسيحيون خائفون". تلك الجملة التي تردّدها شخصية طريفة في إحدى مسرحيات زياد رحباني باتت عقيدة سياسية فكرية تكاد تكون لاهوتية. والأمر في معناه السياسي الذي لا يزال يسوّق تحت مسميات متعددة يبرر وقاحة تمنع توظيف من نجح في الامتحانات للالتحاق بوظائف الدولة، فقط لأنه مسلم.

يغرف جبران باسيل من خزان شعبوي لا ينضب بذريعة الدفاع عن حقوق المسيحيين. وسبق لعمّه رئيس الجمهورية ميشال عون أن غرف كثيرا من نفس الخزان فأوصله ذلك يوما إلى قصر بعبدا. فلماذا لا يستعين الصهر بنفس العدّة والتعويذات تعبيدا للطريق نحو الرئاسة يوما ما؟

في هذا أن بعض اللبنانيين ضيوف وبعضهم الآخر من أهل البيت وأصل وجوده. كانت هذه الأوهام تداعب جماعات مسيحية افتُرض أنها غابرة كانت تعتبر لبنان وطنا مسيحيا يعيش فيه مسلمون. لم تستطع تلك الجماعات الاعتراف بخصوصية هذا البلد لجهة موقعه الجغرافي داخل العالم الإسلامي وفي قلب ديمغرافيا مسلمة باتت عملاقة من المحيط إلى الخليج وصولا إلى بطن الشرق البعيد.

لم يكن اتفاق الطائف إلا نقطة نضج وصلت لها كل الجماعات اللبنانية بعد 15 عاما من الحرب الأهلية. وللنضج أعراض كبرى لدى المسيحيين أنفسهم خصوصا من انخرط منهم بشكل كامل داخل أتون تلك الحرب. أقرّ الاتفاق وأقرّ المسيحيون أن لبنان بلد عربي وليس ذا وجه عربي كما كانت الأعراف السابقة تردد ببلادة خبيثة. وأعاد الاتفاق توزيع السلطات وتعديل الصلاحيات بما عدّل توازنات لم تكن ترى المسيحية السياسية ضرورة لها قبل ذلك.

وما اعتُبر عبقرية خطّها الاتفاق الجديد لإنهاء المقتلة في لبنان، نُظِر إليه ونُظر بشأنه بأنه هزيمة للمسيحيين وتهميشا لدورهم التاريخي العريق في البلد. انخرطت القوات اللبنانية بزعامة سمير جعجع برعاية البطريركية المارونية داخل اتفاق عام 1989، فيما رفض ميشال عون الاتفاق، وراحت العونية وفق ذلك تبشّر بعد ذلك بالعمل للخلاص من ظلمه.

لم يستطع كثير من المسيحيين القبول حتى الآن بأنهم يعيشون منذ أكثر من 1400 سنة داخل العالم الإسلامي. في وجدان البعض منهم أن تلك الحال عرضية راحلة. وحتى الوصول إلى ذلك العدم الموعود، فلا بأس بعدم الاعتراف بما هو مندثر والبناء على ما هو أصيل.

والأصل في هذا العرف أن البلد مسيحي في بُعده الميثولوجي، ومسيحي في حقيقته التاريخية منذ قيام المتصرفية، ومسيحي في العودة إلى الحلم المكبوت بأن يكون يوما وطن مسيحيي المشرق على منوال ما تسعاه إسرائيل وطنا ليهود الأرض.

في لبّ العقائد تلك ابتعاد كامل عما بنته البطريركية المارونية من لبنات لبناء لبنان. لم يغب الهمّ المسيحي طبعا عن روحية المنطق الذي أسس لقيام "لبنان الكبير". خرج ذلك الـ"لبنان" متجاوزا حدود المتصرفية نحو مناطق المسلمين دون أن تصل حدود الكيان السياسي الجديد لتضم دمشق داخل حدوده.

كان جورج كليمنصو رئيس وزراء فرنسا عام 1919 يسعى لمنح المسيحيين بلدا واسع الأطراف يضم العاصمة الحالية لسوريا. بيد أن بطريركية ذلك الزمن كانت تسعى لبناء وطن مع المسلمين يحمي مسيحييه بالشراكة المتوخاة مع مسلميه. وبدا أن العبور نحو الشراكة التي ارتآها "الطائف" احتاج إلى عقود ومحن وتحولات، فيما يبدو هذه الأيام أن غرابا خبيثا يحيك منهجا يتوسل العودة بالبلد إلى عقائد مسيحية سابقة على الاتفاق وسابقة على إنشاء "لبنان كبير" ومصادرة لحكاية قيامه.

ينفّذ الوزير القواتي كميل أبوسليمان على نحو مثير للجدل القوانين اللبنانية بحق اللاجئين الفلسطينيين. وينفّذ الوزير العوني جبران باسيل أحكام إعدام على اتفاق الطائف وثنايا نصوصه. فإذا ما كان الأول ينفذ قوانين هو نفسه لا يمانع في تعديلها، فإن الثاني يتجاوز القوانين وينتهك نصوص الدستور ويعمل متّكلا على "بلطجة" يتيحها فائض القوة التي يمحضه إياها تحالف العونية السياسية مع حزب الله.

حين خرجت الإحصاءات الرسمية الحديثة بأن عدد الفلسطينيين في لبنان يتجاوز بقليل رقم الـ174 ألفا، شككت أصوات قريبة من التيار الوطني الحر بتلك الأرقام وذهب واحد منها إلى الإعلان تهكما أنه سيقوم بعدّهم واحدا واحدا.

تكمن المشكلة في العدّ. هذا هاجس العونية الذي يشكل العامود الفقري لخطاب شعبوي انتهجه العمّ وينتهجه الصهر. "المسلمين كتار" كما تقول الشخصية نفسها في مسرحية زياد رحباني. وبالتالي فإن تضخّم العونية السياسية يتأسس على تخويف المسيحي من بعبع القنبلة الديمغرافية للمسلمين. وعليه فإن على المسيحيين أن يحتلوا نصف الوظائف في الدولة وإذا ما اختل ذلك فلا وظائف للمسلمين.

يُسجل للوزير السابق ملحم رياشي من حزب القوات اللبنانية الجرأة في عرض الأمر على نحو معاكس لمنطق العونية وتيارها الجارف دفاعا عن "حقوق المسيحيين". ينطلق الرجل من حقيقة أن دور المسيحيين حضاري في شكله ومعنى وجوده ولزومية ديناميته لمسلمي لبنان قبل مسيحييه. يُسقط رياشي العدّ والعداد.

قال رياشي قبل أيام "نريد الدور المسيحي في الدولة وليس العدد، ويعني ذلك أن من نجحوا في مجلس الخدمة المدنية وعددهم 400 ولو كانوا سامريين وليسوا فريسيين من واجبي أن أنجّحهم".

ذهب أكثر وأعاد أن "ما يهمني أكثر هو الدور المسيحي في الدولة وليس العدد المسيحي، ومسلم كفؤ أفضل من مئة مسيحي غير ناجح".

على أنه يجب الاعتراف بأن منطق الخوف من العدّاد الديمغرافي قد يكون مبررا لدى المسيحيين. بيد أن بناء المشاركة والحضور المسيحيين على أساس العدد قد لا يكون نهجا حذقا، لا بل سيعيد تذكير اللبنانيين بعدّاد سبق لرفيق الحريري الراحل أن أعلن أنه أوقفه نهائيا.

في يونيو الماضي حصل تلاسن في بعلبك ذات الغالبية الشيعية بين سيدة وباسيل الذي كان يزور المدينة ويخاطب جمعا من أهلها. قالت "نحن 24 شخصا ناجحون في مجلس الخدمة المدنية لصالح وزارة المالية، ومنذ سنة ونصف رئاسة الجمهورية تعرقل إصدار مرسوم التعيين وأنتم أكثر تيار طائفي، وأود أن أدعو لك أن يصحو ضميرك وتفرج عن الملف". ردّ باسيل بالقول "البلد سيبقى متنوعا، ونريد المحافظة على المسيحيين، وكما أنا أواجه العالم دفاعا عن حق شريكي بالبقاء في هذا البلد، على شريكي أن يقف معي كي أبقى في هذا البلد أيضا".

بكلمة أوضح يستند باسيل الذي يطمح لقيادة المسيحية السياسية على حلفه مع حزب الله الذي يقود الشيعية السياسية. وحجّة الرجل بسيطة: "نريد تنامي حصتنا السياسية" مقابل ما يروّج له وعمّه الرئيس من خطاب مدافع عن الحزب وسلاحه.

هنا فقط المعادلة التي إذا ما انقلبت يوما أُعيد استحضار العداد الذي بدا في الآونة الأخيرة أن أصواتا شيعية تحثّ على تشغيله.

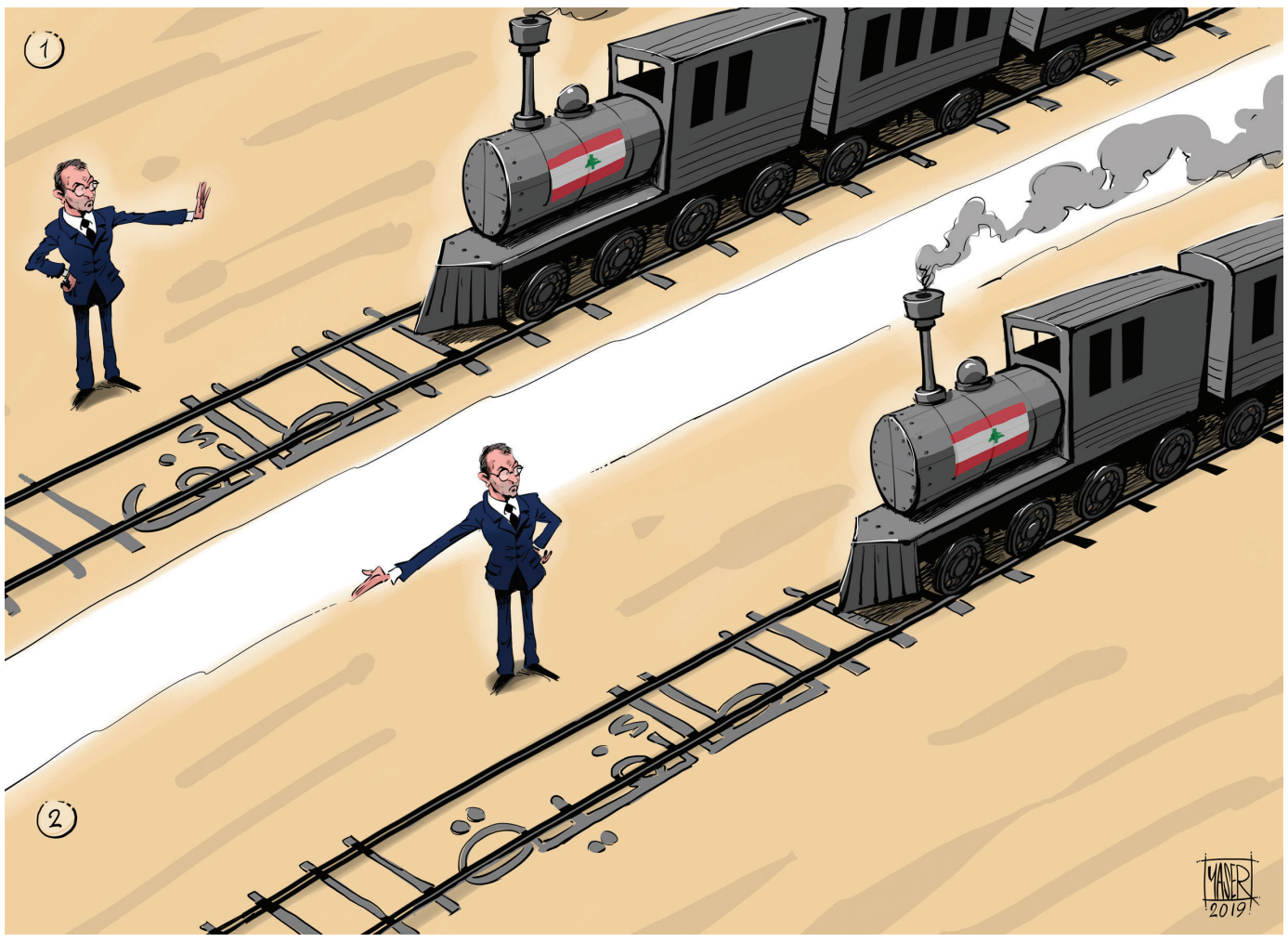

رئاسيات تونس: وصية السبسي، الزبيدي، والآخرون

الحبيب الأسود
كاتب تونسي

كانت الوصية الأخيرة التي قدّمها الرئيس التونسي الراحل الباجي قائد السبسي لوزير الدفاع عبدالكريم الزبيدي: «لا تتخلّ عن تونس، إنها في حاجة إليك». ودعاه إلى الترشح لرئاسة البلاد، بما تعنيه مؤسسة الرئاسة من رمزية السيادة الوطنية في ثلاثة مسارات: الدفاع والعلاقات الخارجية وحماية الدستور.

لم يكن السبسي يخاف على تلك المؤسسة إلا من الأيديولوجيا التي تكرّس الاصطفافات وفق عقيدة الشخص أو الجماعة لا وفق مصلحة الدولة والمجتمع، ثم من اللوبيات التي قد تفلح في تشكيل دكتاتورية على رأس الدولة لخدمة مصالحها في حال نجاحها في الدفع بمن يمثلها إلى قصر قرطاج.

أما ما كان يبحث عنه الرئيس الراحل، فهو أن يترشح لخلافته، رجل توافقي قادر على تحقيق أعلى نسبة ممكنة من الإجماع حوله. يحظى بثقة الشعب. غير متورط في فساد أو في صراعات سياسية أو عقائدية. غير محسوب على أي طرف إقليمي أو دولي. زاهد في الحكم وليست له طموحات شخصية قد تجعله يطمع في البقاء في منصبه بعد انتهاء عهدته. منضبط. هادئ. ويحترم نواميس الدولة.

يبدو أن السبسي قد تأمل المشهد جيدا من حوله منذ أكثر من عامين، ليس فقط من موقعه كرئيس للدولة، ولكن كشخص بلغ من العمر عتيا ويعتبر نفسه مؤتمنا على مقومات وثوابت وإرث دولة الاستقلال التي عمل في مختلف مفاصلها منذ 60 عاما، والتي تتطلب الكثير من الحنكة والحكمة والرصانة في إدارة توازناتها الداخلية وعلاقاتها الإقليمية والدولية.

وعندما أدرك قرب المنية، دعا الزبيدي إلى أن يتولى هذه المهمة، خصوصا وأن البلاد لا تزال تمر بمرحلة انتقالية صعبة وخاصة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. والمسار الديمقراطي لا يزال هشّا نتيجة التجاذبات الأيديولوجية والسياسية. والوضع الإقليمي يعيش حالة إرباك تنعكس مباشرة على الواقع المحلي. والحرب على الإرهاب لم تنته بعد، وإن كانت حققت جانبا كبيرا من أهدافها. والمؤسسات القائمة داخل الدولة تحتاج إلى كثير من الثقة في رجل متزن وصاحب تجربة في التعامل معها، يتولى منصب القائد الأعلى للقوات المسلحة. ويدير ملف العلاقات الخارجية. ويحمي الدستور. و يحتكم إليه الأفرقاء عندما تحتد الخلافات بينهم.

السبسي كذلك يعرف أن التونسيين في أغلبيتهم ميالون إلى الاستقرار. ويرون أن رئيس الجمهورية هو الأب والخيمة والرمز والمسؤول الأول عن الدولة، رغم أن دستور 2014 أفرز نظاما سياسيا هجينا حدّ من صلاحيات الرئيس ووزع السلطة الفعلية بين البرلمان ورئاسة الحكومة. ويريدون لمن يجلس على سدة الرئاسة في قصر قرطاج أن يملأ مكانه، وقد يكون هناك الكثيرون ممن تتوفر فيهم هذه الشروط، ينقسمون بين متحزبين وآخرين مستقلين من خارج دوائر الدولة، لكن الأفضل في حالة اليوم أن يكون المرشح مستقلا، غير متحزب، ومن داخل الدولة.

أشهر قبل الآن، شهدت تونس ما سمي الزلزال عندما تم الإعلان عن نتائج استطلاعات للرأي أنجزتها أكثر من مؤسسة محلية ودولية أظهرت أن نوايا التصويت تصب في صالح شخصيات لم تكن أسماؤها مطروحة من قبل لحكم البلاد، أبرزها نبيل القروي الإعلامي صاحب قناة «نسمة» التلفزيونية، وأستاذ القانون الدستوري قيس سعيد القريب من قواعد الإسلام السياسي بمختلف تفرعاته مثل حركة النهضة وحزب التحرير والتيارات السلفية. وللتصدي لهذه الظاهرة تم إدخال تعديلات على القانون الانتخابي صادق عليها البرلمان ولكن الرئيس الراحل رفض ختمها بما حال دون نشرها في الجريدة الرسمية وإدخالها حيز التنفيذ.

المترشحون للرئاسيات ممن يقولون إنهم ورثة بورقيبة والسائرون على نهجه كثر، ولكن المشكلة التي تواجههم هي حرب الزعامات التي تجعل كلا منهم يعتقد أنه الأقدر والأكفأ والأحق بخلافة السبسي

تلك التعديلات كانت تستهدف بالأساس نبيل القروي، ومعه عبير موسي زعيمة الحزب الدستوري الحر، وجمعية «عيش تونسي» لصاحبتها ألفة التراس التي قيل إنها جاءت من الخارج بتمويلات ضخمة وبدعم من زوجها رجل الأعمال الفرنسي، للحصول على نصيبها من كعكة الحكم في البلاد. لكن ما كان واضحا منذ البداية أن موسي لم تكن تعتزم الترشح للرئاسيات، والتراس ليست لها أي حظوظ في خوض السباق نحو قصر قرطاج، يبقى القروي الذي تم إقناعه بأن لا يتقدم للاستحقاق الرئاسي، وأن يكتفي بالمنافسة على البرلمان من خلال حزب «قلب تونس» الذي شكله لاحقا.

إذا نظرنا إلى نتائج استطلاعات الرأي فإن قيس سعيد القريب من الإسلاميين كان يمكن أن يكون العصفور النادر الذي تحدث عنه زعيم حركة النهضة راشد الغنوشي، كما كان يمكن أن تنقلب النتائج لفائدة الرئيس الأسبق منصف المرزوقي الذي تختلف حوله الآراء نتيجة مواقفه السابقة وارتباطه بسياسة المحاور وخاصة المحور التركي القطري الإخواني، والذي كان سيستفيد بالأساس من تشتت أصوات المدافعين عن مقومات دولة الاستقلال بنموذجها المجتمعي والدبلوماسي الذي أرساه الزعيم الحبيب بورقيبة وحاول السبسي ترميمه والمحافظة عليه بعد الهزة التي تعرض لها في ظل حكم الترويكا.

المترشحون للرئاسيات ممن يقولون إنهم ورثة بورقيبة والسائرون على نهجه كثر، ولكن المشكلة التي تواجههم هي حرب الزعامات التي تجعل كلا منهم يعتقد أنه الأقدر والأكفأ والأحق بخلافة السبسي، وهو ما يعني تشتت أصوات الناخبين، بما سيجعل معسكرهم يخسر كرسي الرئاسة في قرطاج. ومن بين هؤلاء رئيس الحكومة الشاب يوسف الشاهد الذي تنقسم حوله الآراء بعد ما وصفه البعض بتمرده على الرئيس الباجي الذي جاء به إلى الحكم، وتأسيسه حزب حركة تحيا تونس المنشقة في غالبها عن نداء تونس، وتحالفه مع حركة النهضة التي حاولت أن تتقاسم معه الحكم في مرحلة ما بعد الانتخابات، لأسباب موضوعية، لكنها كانت ستتجه للتخلي عنه بعد أن تبين لها أنه غير قادر على تجميع كل المشهد المدني الحداثي الذي يصفه الغنوشي بالمكون العلماني.

وهناك رئيس حكومة التكنوقراط في 2014 مهدي جمعة وقد ظهر بقوة خلال الفترة الماضية من خلال حزب «البديل» الذي يعتمد بالأساس على الكفاءات الوطنية، وهو شخصية متزنة ولها علاقات واسعة محليا ودوليا، ولكنه لم يحقق توافق بقية الأحزاب السائرة في نفس مسارات حزبه. كما أن هناك زعيم حزب مشروع تونس محسن مرزوق القيادي المؤسس في نداء تونس ورئيس الحملة الانتخابية للسبسي في 2014، وزعيمة حزب الأمل سلمى اللومي التي كانت من أقرب المقربين للرئيس الراحل سواء من خلال دورها في النداء أو إدارتها للديوان الرئاسي، وناجي جلول الذي كان بدوره قريبا من السبسي ومديرا لمعهد الدراسات الاستراتيجية الملحق بمؤسسة الرئاسة، وسعيد العايدي زعيم حزب «بني وطني»، وغيرهم.

وحتى لا تتوزع الأصوات فتذهب سدى، ولا يتشتت الناخبون في ظل الصراعات الحزبية بين أبناء الأسرة السياسية الواحدة، يأتي ترشح عبدالكريم الزبيدي ليعد على الأقل باستمرارية الوضع التوافقي على مستوى الرئاسة كما كان في عهد الرئيس الراحل، ليكون الصراع الحقيقي على رئاسة الحكومة وفق ما ستفرزه نتائج تشريعيات السادس من أكتوبر القادم، وهو ما أسرّ به السبسي قبل وفاته للمقربين منه، خصوصا وأن أغلب المتسابقين الفعليين من العائلة البورقيبية نحو قصر قرطاج لا يزالون في مقتبل العمر والعمل السياسي، بينما تمثل رئاسة الجمهورية وفق الدستور الحالي تتويجا لتجربة، وإعلان نهاية خدمة.

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
حذام خريف

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة اليعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 – 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk